لا حالة وان لا يكون معينا ولا من معين اقول انما يجوز السلم في
اشياء تكملت فيها اى اجتمعت فيها خمسة شروط الاول ان يكون
مضبوطة بالصفة اى بشرط معرفة اوصاف المسلم فيه لان الجهل بحال
المبيع يمنع صحة البيع مع انه عين فالجهل بحال المسلم فيه اولى
ان يمنع لكونه في الذمة والثاني ان لم يكن مختلطة بغيرها كالهرايس
والمعجونات وغيرها من المختلطات والثالث ان لا يدخلها النار
اى لم يعرض عليها لاجالتها اى لتصيرها من حال الى حال لكن كونها نيئة
الى كونها مطبوخة ولا بأس للتصفية والتمييز والرابع ان لا يكون
معينة بل دينا فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد
لم ينعقد والخامس ان لا يكون من محل معين كحنطة ضيعة بعينها او
قرية معينة صغيرة او ثمرة بستان معين لان فيه غرر لانه ربما
تصيبت تلك البقعة جايحة فيضيع محصولها اعلم ان المبادر في النظا

لاجالته وان لا يكون معينا ولا من معين اقول انما يجوز السلم في
اشياء تكملت فيها اى اجتمعت فيها خمسة شروط الاول ان يكون
مضبوطة بالصفة اى بشرط معرفة اوصاف المسلم فيه لان الجهل بحال
المبيع يمنع صحة البيع مع انه عين فالجهل بحال المسلم فيه اولى
ان يمنع لكونه في الذمة والثاني ان لم يكن مختلطة بغيرها كالهرايس
والمعجونات وغيرها من المختلطات والثالث ان لا يدخلها النار
اى لم يعرض عليها لاجالتها اى لتصيرها من حال الى حال لكن كونها نيئة
الى كونها مطبوخة ولا بأس للتصفية والتمييز والرابع ان لا يكون
معينة بل دينا فلو قال اسلمت اليك هذا الثوب في هذا العبد
لم ينعقد والخامس ان لا يكون من محل معين كحنطة ضيعة بعينها او
قرية معينة صغيرة او ثمرة بستان معين لان فيه غرر لانه ربما
تصيبت تلك البقعة جايحة فيضيع محصولها اعلم ان المبادر في النظا

في النظاهر من الشرطين الاولين انه لا فرق بين مخالطتهما لان عدم الاختلاط
بالغير انما يكون لضبط الصفات ويدل عليه جواز السلم في المخلطات التي تنضبط
صفاتها قال ثم لصحة السلم فيه ثمانية شروط ان يصفه بعد ذكر جنسه ونوعه
باوصاف التي يختلف بها الثمن ويذكر قدره بما ينفي الجهالة ان يصفه اقول
بعد ما علمت صحة السلم حالا او مؤجلا اعلم ايضا ان لصحة السلم فيه
ثمانية شروط وراى التي ذكرت الاول ان يذكر المتعاقدان بعد ذكر جنس المسلم فيه
ونوعه اوصافا التي يختلف بها الثمن زيادة ونقصانا كالسواد والبياض
والذكورة والانوثة والقدر والشيابة والبكارة والسن والامر فيه على التقريب
والثاني ان يذكر قدر المسلم فيه بالوزن والذرع والعد ولا يصح في كندوج
والتبن واخواتها لان مع الكندوج ولا بد ونه لعدم الضبط كيلا وذرعا وزرعا
وعدا او يجوز في البطيخ والقثاء والاترجان والسفرجل والجزر والشلجم
والبقل واشباهها بوزن دون الكيل والعد ويجوز في الجوز واللوز والفستق

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)